مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر هيكل رأس المال على بعض مؤشرات الأداء المالي ROE -ROA
اسم الكاتب: د. عبدالله اوبان، عاتكة محمد منلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5855
تاريخ الاسترداد: 2026/04/21 09:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Capital Structure on some Financial Performance Indexes ROA-ROE

Dr. Abdullah Oban*
Atika Muhammad Manla**

(Received 12 / 1 / 2022. Accepted 16 / 2 / 2023)

□ ABSTRACT □

In this research we studied the impact of capital structure represented with two independent variables(return on assets-ROE, Return on equity ROE
We implemented this study on the commercial banks in Syria, we used the descriptive method to study our variables, then we used statistics method to find the impact of capital structure on financial performance using (EVIEWS) program, we found that there is significant relationship between the independent variables and the return on assets and return on equity, and we can explain this result by the ability of commercial banks in Syria to make profits out of their own money, regardless the way assets of these banks were financed, and their ability to manage its assets in good way, and use it in investment activities to increase their profitability.

Key words: capital structure, Return on Assets(ROA), Return on Equity(ROE).

*Assistant Professor, Tishreen University ,Latakia ,Syria.
**Postgraduate Student, Tishreen University ,Latakia ,Syria. atika.manla@tishreen.edu

أثر هيكل رأس المال على بعض مؤشرات الأداء المالي ROA-ROE

الدكتور عبد الله اوبان*

عاتكة محمد منلا**

(تاريخ الإيداع 12 / 1 / 2022. قُبِل للنشر في 16 / 2 / 2023)

□ ملخّص □

قمنا في هذا البحث بدراسة اثر هيكل راس المال ممثلا بمتغيرين مستقلين هما نسبة الديون إلى اجمالي الاصول، ونسبة الديون إلى اجمالي حقوق الملكية، على الاداء المالي ممثلا بمتغيرين تابعين هما معدل العاد على الاصول(ROA)، ومعدل العاد على حقوق الملكية(ROE)، وتم تطبيق الدراسة على المصارف التجارية في سورية، حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج الاحصائي لاختبار اثر هيكل رأس المال على الاداء المالي باستخدام برنامج(EVIEWS)، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومتغيري العائد على الاصول والعاد على حقوق الملكية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة إدارة المصارف العاملة في سورية على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها بعض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول المصرف، وأيضاً قدرتها على إدارة أصولها بشكل جيد، واستخدامها في أنشطة استثمارية مربحة ترفع نصيب ربحية هذه الأصول.

الكلمات المفتاحية: هيكل راس المال، العاد على الاصول(ROE)، العاد على حقوق الملكية(ROE)

* **مدرس ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.**

** **طالبة ماجستير، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.atika.manla@tishreen.edu**

مقدمة:

لطالما كان العثور على هيكل رأس مال أمثل للشركات محط اهتمام العديد من المؤسسات الأكاديمية والمصرفية لفترة طويلة، حيث يمكن تعريف هيكل رأس المال الأمثل بأنه الخليط من الديون وحقوق الملكية الذي يقلل من تكاليف التمويل للشركات وذلك عن طريق التقليل من تكلفة رأس المال، والمهمة الأساسية للمديرين هي معرفة الخليط الأمثل من الديون والأسهم من أجل خفض تكلفة التمويل، و حتى الآن لم يتم الاتفاق بين الباحثين حول تحديد ما هو المستوى الأمثل لهيكل رأس المال، حيث قدمت عدة دراسات ومجموعة من النظريات في هذا المجال منها من اعتبرت أنه لا يوجد خليط من مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية أفضل من غيره بينما يوضح الطرف الآخر من الباحثين أن كل مصدر من مصادر التمويل له فوائد وتكاليف معينة وبالتالي له تأثير على أداء وقيمة الشركة.

اما بالنسبة للأداء المالي فإنه يقيس قدرة الشركة على تقييم أنشطة الأعمال التجارية القائمة على الموارد الداخلية، ويظهر الأداء المالي أيضاً في تطور الشركة لتحقيق هدفها من خلال العمليات التشغيلية وغير التشغيلية التي تقاس بقيم الانتاجية والكفاءة، وتعد مؤشرات الأداء حساسة بشكل كبير في هيكل رأس المال في معظم الشركات، لذلك سنقوم في هذا البحث بدراسة أثر هيكل رأس المال على بعض مؤشرات الأداء المالي وسنقوم بتطبيق الدراسة على قطاع المصارف في سورية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دراسة Taani (2013):

Capital structure effects on banking performance: a case study of Jordan

رأس المال وأثره على الأداء المصرفي (دراسة حالة من الأردن)

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي وتقدير العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المصرفي في القطاع المصرفي الأردني. شملت الدراسة 12 مصرف تجاري مدرج ببورصة عمان **(ASE)** واعتمدت الدراسة على جمع البيانات الثانوية من القوائم التقارير والبيانات المالية للبنوك المدرجة ببورصة عمان والبنك المركزي الأردني، وامتدت فترة الدراسة لخمس سنوات من عام 2007 وحتى عام 2011. أظهرت النتائج بأن أداء المصرف الذي يقاس بصافي الربح **(NP)**، والعائد على رأس المال العامل **(ROCE)**، وصافي هامش الفائدة **(NIM)** له علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية مع اجمالي الديون. وتبين وجود علاقة غير ذات دلالة إحصائية لإجمالي الديون ونسبة الديون طويلة الأجل بالنسبة للعائد على حقوق الملكية **ROE.**

الدراسة الثانية: دراسة Nikoo (2015):

Impact of Capital Structure on Banking Performance: Evidence from Tehran Stock Exchange

أثر هيكل رأس المال على الأداء المصرفي: أدلة من سوق طهران للأوراق المالية

هدفت الدراسة إلى التقصي حول أثر هيكل رأس المال على الأداء في القطاع المصرفي في سوق طهران، وشملت الدراسة 17 مصرفاً مسجلاً في سوق طهران وامتدت الدراسة من عام 2009 وحتى عام 2014. تم الحصول على البيانات من القوائم المالية المنشورة للبنوك المدروسة، حيث بينت النتائج أن هناك تأثير ايجابي لهيكل رأس المال في الأداء المالي في المصارف، وأظهرت مستويات دلالة إيجابية بين المتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE والمتغيرات المستقلة المتمثلة بنسبة الديون / حقوق الملكية.

الدراسة الثالثة: دراسة Ronoh & Noiti (2015):

Effect of Capital Structure on Financial Performance of Listed Commercial Banks in Kenya. A Case Study of Kenya Commercial Bank Limited

تأثير هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في كينيا دراسة حالة للبنك التجاري الكيني

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا.

استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة على المصرف التجاري الكيني، واعتمدت على البيانات الثانوية كطريقة لجمع البيانات من التقارير المالية السنوية الاجمالية ل 230 فرع المصرف كينيا التجاري خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2013، كما أظهرت النتائج أن أثر الودائع والديون والأسهم في الأداء المالي للبنوك مقاساً بالعائد على الأصول ROA كان سلبياً، لذلك استنتجت الدراسة أن هيكل رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في كينيا هام ويؤثر في الأداء المالي للبنوك التجارية سلباً.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي بحثت في طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي وأجريت الكثير من الأبحاث لتحديد أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي، فبعض الباحثين توصلوا إلى وجود علاقة سلبية إلى حد كبير في العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي، ودراسات أخرى اتبعت رأياً مختلفاً فقد توصلت إلى نتائج مغايرة حيث توصلت لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والأداء المالي فنتيجة للجدل القائم بين الدراسات تسعى هذه الدراسة لإعادة اختبار العلاقة تجريبياً بين هيكل رأس المال والأداء المالي وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية السورية.

مشكلة البحث:

إن تباين الدراسات السابقة حول أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي يستدعي إعادة اختبار العلاقة بينهما للتأكد من طبيعة هذه العلاقة واختبارها في المصارف السورية.

سيتم طرح السؤال البحثي الرئيس التالي:

- ما أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيس السؤالين الفرعيين التاليين:

1- هل توجد علاقة بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية والأداء المالي؟

2- هل توجد علاقة بين نسبة الديون إلى مجموع الأصول والأداء المالي؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التقصي عن أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للمصارف السورية.

ويمكن عرض الأهداف على الشكل التالي:

1- اختبار العلاقة بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (ROA-ROE)

2- اختبار العلاقة بين نسبة الديون إلى مجموع الأصول ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (ROA-ROE)

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة ومن الدراسات السابقة سيتم إعادة اختبار الفرضية الأساسية التالية:

H1: توجد علاقة طردية بين هيكل رأس المال والأداء المالي.

يشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

H1.1: توجد علاقة طردية بين الديون إلى حقوق الملكية ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (ROA-ROE)

H2.1: توجد علاقة طردية بين الديون إلى مجموع الأصول ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (ROA–ROE)

أهمية البحث و أهدافه:

تعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متعارضة، لذلك تم اعادة اختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي في المصارف السورية لتوقع أن أسباب اختلاف النتائج في الدراسات السابقة ممكن أن يكون بسبب اختلاف البيئة، ولأن الصناعة المصرفية تشكل ركيزة أساسية في الصناعة المالية والاقتصاد ككل قامت هذه الدراسة بتقصي العلاقة ضمن القطاع المصرفي السوري.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح لجمع البيانات، حيث يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في سورية، حيث تم جمع البيانات الثانوية المتوافرة في التقارير والقوائم المالية المنشورة للمصارف السورية.

متغيرات الدراسة

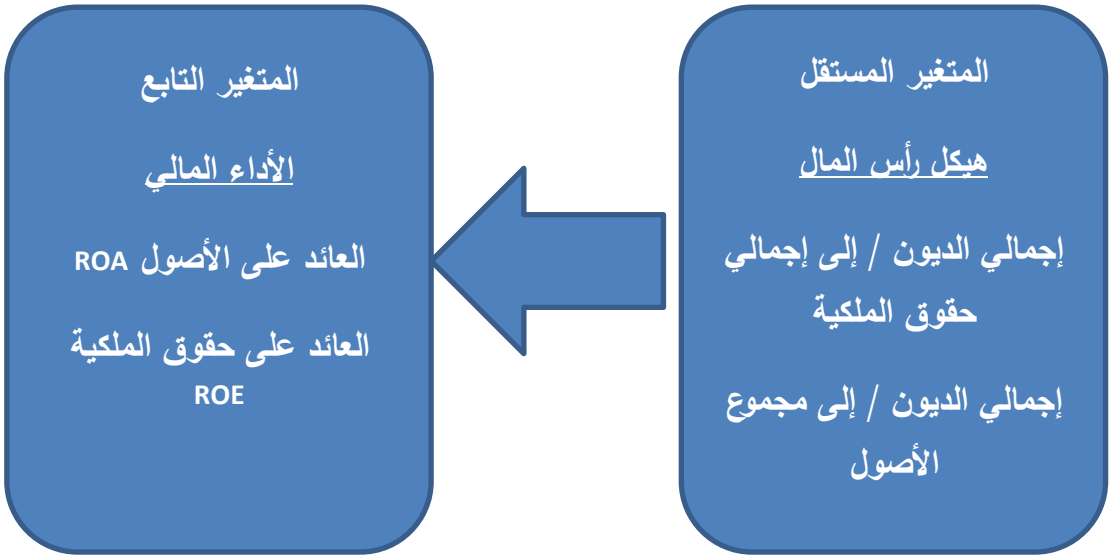

المصدر: من اعداد الباحث

الفصل الاول: هيكل رأس المال

(1-1)مفهوم هيكل رأس المال

تعدّدت تعاريف هيكل رأس المال بين الباحثين، ومن تلك التعاريف بأنّه قرار الشركات المتعلقة بمزيج من الديون وحقوق الملكية (Niu، 2008)، وهو ما أكّد عليه Gill et al. في تعريفهم لهيكل رأس المال أيضاً بأنّه مزيج محدّد من حقوق الملكية والديون التي تستخدمها الشركة في تمويل أنشطتها (Gill et al.، 2009). كما عُرّف بأنّه مصادر الأموال الخارجية التي تتمثل في شتى أنواع القروض (القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل) والتي تحصل عليها المؤسسة من

المصارف والجهات الاخرى، ومصادر الأموال الذاتية الداخلية والتي تتمثل في حقوق الملكية أو ما يعرف برأس المال الممتلك أو حق الملكية، أو حقوق المساهمين (عبد الرؤوف، 2014).

وبعد استعراض هذه التعاريف السابقة يمكننا تعريف هيكل رأس المال بأنهّ ذاك المزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية وذلك بُغية تمويل الاحتياجات المالية.

(1-2) مكونات هيكل راس المال

1- الأسهم

تمثل الأسهم الشكل الأكثر شيوعاً لأدوات الملكية في الشركات، وهي عبارة عن أوارق مالية تصدرها الشركات عند التأسيس أو عندما تحتاج إلى تمويل إضافي.

2- الديون طويلة الأجل

تعد الديون طويلة الأجل بشقيها القروض والسندات مصدراً هاماً من مصادر تمويل الشركات، ومنها القروض وهي الأموال التي يمكن للشركة الحصول عليها بشكلٍ مباشر من مختلف المؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية من مصارف وشركات تأمين وغيرها، وهي تمثل التزاماً على الشركة، والنوع الثاني للديون طويلة الاجل هو السندات، حيث يعتبرالسند عقداً أو اتفاقاً بين الشركة المصدرة (المقترض) وبين المستثمر (المُقرض) يقوم بموجبه المقرض بتقديم مبلغ من المال للمقترض الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ مع فوائده المستحقة في تواريخ متفق عليها(رغيوة وتاموم، 2016-2017).

3- **التمويل الذاتي**

يقصد بالتمويل الذاتي اعتماد الشركة على مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي يكون مصادر تلك الأموال من داخل الشركة وليس من خارجها، ويتضمن الأرباح المحتجزة، الاهتلاكات، الاحتياطات والمؤون(عبد الرؤوف، 2014).

(1-3) محدّدات هيكل رأس المال

إن من أهم محدّدات هيكل رأس المال ما يلي: حجم الشركة، هيكل الأصول، الربحية، معدل النمو، معدل الفائدة، معدل الضريبة، حجم المصرف وسوق رأس المال.

(1-3-1) حجم الشركة / المصرف

يعدّ حجم الشركة من أهم محدّدات هيكل رأس المال، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والرفع المالي فيها؛ فالشَّركات كبيرة الحجم مرجحة لأن تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة العسر المالي والإفلاس؛ لضخامة ما تملكه من أصول. لهذا يمكن زيادة مقدار الدَّين فيها بسبب ضخامة أصولها، أما الشركات ذات الحجم الصغير يتوقع اعتمادها على الدَّين بنسبة قليلة، بسبب مشكلة عدم تجانس المعلومات فيها (الزبيدة وسلامة، 2014)، وكلّما زاد حجم الشركة أيضاً أصبحت أكثر تنوعاً واقل تذبذباً في عوائدها السنوية، ممّا يؤدي إلى انخفاض المخاطر المالية المرتبطة بها، وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل نسبة مديونية مرتفعة في هيكل رأسمالها أكثر من الشركات ذات الحجم الأقل(رمضان والعقدة، 2011)

(1-3-2)هيكل الأصول

يؤثر هيكل الموجودات على مصادر تمويل رأس المال بصور عديدة، فالشركات التي تتميز بأن موجوداتها الثابتة تعيش لفترة طويلة، وخاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكد إلى حد كبير، تستخدم القروض طويلة الأجل

المكفولة بضمانات معينة بدرجة كبيرة (مثل شركات المرافق العامة)، على عكس الشركات التي تتكون أغلبية موجوداتها من ذمم مدينة ومخزون والتي تستخدم القروض قصيرة الاجل(قربوع، 2016–2017).

(1–3–3) الربحية

يمكن التعبير عن ربحية الشركة باستخدام العائد على أصول الشركة ROA الذي يعرف بأنّه صافي الدخل قبل الضرائب مقسوماً على مجموع الأصول، ويعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعاً في الدراسات التي قامت باختبار العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال(خنفر، 2017).

(1–3–4) معدل النمو

يمكن التعبير عن نسبة النمو المتوقع للشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها: نسبة النمو في عدد الموظفين أو نسبة النمو في مبيعات الشركة أو نسبة النمو في مجموع الأصول أو نسبة المصاريف الرأسمالية إلى مجموع الأصول أو نسبة مصاريف الأبحاث والتطوير إلى مجموع المبيعات أو نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لرأسمال الشركة(رمضان والعقدة، 2011).

(1–3–5)معدل الفائدة

أن التقلبات في معدلات الفائدة تصاحبها تغيرات كبيرة في تكلفة رأس المال، إلا أن الأهمية العظمى لمعدلات الفوائد تتمثل في الدور الذي تلعبه هذه المعدلات، كمقياس لمدى توافر الأموال في الأسواق، حيث إن معدلات الفوائد العالية تعكس وجود الانكماش النقدي الذي يكون بدوره ناتجاً من الانكماش في احتياطيات المصارف التجارية(المومني وحسن، 2011).

(1–3–6)معدل الضريبة

من بين الأسباب الأساسية التي تدفع الشركة للتمويل عن طريق القروض استفادتها من ميزة ضريبية ناتجة عن خصم مدفوعات الفوائد من الربح، وتعتبر الفوائد من التكاليف الواجبة الخصم قبل تحديد الربح الخاضع للضريبة، وهو ما يسمح بخفض عبء الضرائب على الشركة، غير أنه في بعض الأحيان قد يعفى دخل الشركة من الضرائب أو قد تمنح الشركة حوافز ضريبية تخفض من عبء الضريبة، بينما يؤدي الإعفاء الضريبي والاستفادة من الحوافز الضريبية إلى فقدان الاقتراض كمصدر للتمويل، لأحد مزاياه الأساسية التي تنشأ في حالة ارتفاع الأعباء الضريبية (قربوع، 2016–2017)

(1–3–7) سوق رأس المال

إن تطور قطاع المصارف، وسوق رأس المال، يُعتبر أحد محددات الهيكل المالي بشركات الأعمال، حيث إنّ تطور المصارف يؤثر على سهولة الحصول على التمويل الخارجي. ومن ناحية أخرى، عندما تكون أسواق رأس المال متقدمة وأكثر فاعلية، فإن التمويل بالملكية يصبح خياراً جيداً، حيث إن تكلفة إصدار الأسهم لها أثر على العائد والمخاطر المصاحبة للاستثمار(أمين، 2020–2021)

الفصل الثاني: الأداء المالي

(2–1)مفهوم الأداء المالي

يمثّل الأداء المالي بالنسبة للشركات مفهوماً جوهرياً مهماً فهو المرآة العاكسة لأنشطة الشركة وانجازاتها ونتاج النشاط الشمولي الذي تمارسه الشركة ويحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها إذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها. فقد عرّف Miller & Doss الأداء المالي على أنه التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة وأنّه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة (مردان والسعبري، 2012).

(2-2) أهمية الأداء المالي

للأداء المالي أهمية بالغة وهذا يعود إلى ما يلي (رغيوة وتاموم، 2017):

- إنّ دراسة الأداء المالي وتقويمه يقدم أداة رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الاستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة.
- يعمل الأداء المالي على الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة، وبالتالي فالأداء المالي الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية.
- يمثّل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراءً ديناميكياً، إذ أنّ النجاح في إنجاز أهداف المؤسسة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

(2-3) العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه الشركات عموماً العديد من المشاكل والصعوبات أثناء قيامها بتنفيذ أنشطتها، مما يؤدي إلى عرقلة عملها وينعكس على أدائها المالي بشكل سلبي، لذلك من الضروري على مدراء كل شركة التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي وبما يجعل الشركة قادرة على التحكم بتلك العوامل وتوجيهها بما يخدم عمل الشركة، ومن هذه العوامل(بوليحة وبوجميعة، 2016):

(2-3-1) العوامل التنظيمية:

1- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركاتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية.

2- الكفاءة الإدارية: وتعبر عن مدى قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها.

(2-3-2) طبيعة الإدارة:

وهي عوامل داخلية تتعلق بالمؤسسة نفسها، فمع ظهور المؤسسات الكبيرة وتوسع القاعدة الملكية العامة على نطاق كبير أصبحت الوظيفة الإدارية منفصلة عن الملكية بشكل كبير، من خلال دراسات المؤسسات التي تسيطر عليها الإدارة مقابل تلك التي يسيطر عليها المالكون فقد تبين أن مجموعة المؤسسات التي يسيطر عليها المالكون تفوقت في أدائها على تلك التي تسيطر عليها الإدارة، وذلك لان المالكين مستعدون لقبول مصادر مخاطرة اكبر(محمد واسماعيل، 2015).

(2-3-3) العوامل البيئية: وهي العوامل التي تكون خارج السيطرة ويمكن تقسيمها إلى:

- الظروف الاقتصادية: وتتمثل في العولمة ورفع القيود على الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة.
- الابتكارات التكنولوجية: لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث تلعب دوراً محورياً في أداء المصارف وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

(2-4) مفهوم تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي ذا أهمية كبيرة حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية تعكس إنجاز أهداف الاقتصادية للمنشأة، إذ يعدّ تقييم الأداء المالي منظومة متكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر البيئة الداخلية (الضغط أو القوة) فهو عملية تهدف إلى تقييم الإيجابيات ومناطق القوة في الأداء المالي، وهو عبارة عن وصف لوضع

المصرف الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما أنه يوضح هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للمصرف (محمد واسماعيل، 2015).

(2-5)أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

تحظى عملية تقييم الأداء بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن ابرازها في الآتي (النصراوي وحمادي، 2020):

- يبين تقييم الأداء في المصارف قدرة المصرف على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول.
- يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانياً في المصرف من مدة الى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى.
- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.

(2-6) مؤشرات قياس الاداء المالي:

العائد على الأصول(Return on Assets (ROA)

وهو مقياس لمدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأصول المستخدمة في المشروع، ويحسب كما يلي: عائد الأصول = صافي الربح ÷ (إجمالي الأصول)

وإذا كنت تستخدم هذه النسبة لتقييم شركة ما، فعليك التفكير في نوع العمل الذي تمارسه الشركة. فالمشاريع التي تعتمد على الأشخاص، مثل وكالات الإعلان، تحتاج لقدر ضئيل للغاية من الأصول رأس المالية بالمقارنة بشركة تصنيع تحتاج عادة لاستثمار مبالغ ضخمة في المصانع والمعدات، ويستفيد مدراء الشركات خاصة من حساب هذا العائد ليقدروا كفاءة أصولهم في جني الأرباح، ولكن لا يستفيد المستثمرين من هذا العائد بقدر ما يتفيد المدراء لسبب أن هذا العائد لا يأخذ تأثير الرافعة المالية تحت الحسبان فلا يفرق بين قيمة رأس المال المستثمر وما تم استقراضه. لذلك يرى كثير من المستثمرين أن النظر في العائد على حقوق المساهمين (أو العائد على حقوق الملكية) مناسب لأهدافهم أكثر من النظر في العائد على الأصول(نزيهة، 2018).

العائد على حقوق المساهمينROE - Return On Equity

يُسمّى أيضًا العائد على حقوق الملكية أو نسبة العائد على حقوق المساهمين أو العائد على صافي القيمة (Return on Net Worth - RONW)، وهو مقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين. وهو يقيس ربحية الشركة من خلال الكشف عن مقدار الأرباح التي تولدها الشركة من المال الذي استثمره المساهمون، وتساعد هذه النسبة المساهمين على معرفة نسبة الفوائد الفائضة التي تبقى بعد دفع الالتزامات الإلزامية وإعادة الاستثمار في الشركة. كما تستخدم نسبة العائد على حقوق الملكية لمقارنة الشركة بمنافسيها، فهي تساعد الشركة في توفير مؤشرات دقيقة حول الشركات التي تعمل بكفاءة مالية أكبر(شخاترة وعبادة، 2020).

الفصل الثالث: الدراسة الاحصائية

متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بما يلي:

1- إجمالي الديون الى اجمالي الاصول(X1)

2- إجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية(X2)

2- المتغير التابع (Dependent Variable):

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بالأداء المالي للمصارف السورية والذي يمكن قياسه باستخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية:

1- العائد على الأصول Return On Assets (ROA).

2- العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE).

(1-3) دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

يتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية أو عدمه من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، والذي يُعَد اختباراً أساسياً لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية، وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج أكثر دقة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف وأن تكون نتائج الانحدار غير حقيقية ولا يمكن الاعتماد عليها.

ويُعَد اختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المشترك على (Panel Data) أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي، فاختبارات الجذور الأُحادية والتكامل المشترك لهذا النوع من البيانات، تُعطي نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، فهي تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني.

الجدول(1)دراسة استقرارية سلسلة (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول) (x1):

Panel unit root test: Summary
Series: X1
Date: 01/03/23 Time: 18:11
Sample: 2010Q1 2019Q4
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
418	11	0.0445	-1.70114	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
418	11	0.0438	-1.92385	Im, Pesaran and Shin W-stat
418	11	0.0245	36.8636	ADF - Fisher Chi-square
429	11	0.1281	29.6168	PP - Fisher Chi-square

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

يبين الجدول أن ثلاثة من الاختبارات الأربعة الخاصة بسكون السلاسل بلغت فيها قيمة P–value أقل من 0.05 وبالتالي فإن متغير معدل العائد على الأصول ساكن عند المستوى مع وجود ثابت، وقد تم استخدام نفس المنهجية على المتغيرات الباقية(ROA, ROE, X2) وتبين عدم وجود جذر الوحدة للمُتغيرات المدروسة جميعها وهي ساكنة عند المستوى، حيثُ أن (P–value<0.05) عند أغلب الاختبارات المستخدمة وبذلك تقبل فرضية العدم (H0)، والمتغيرات ساكنه عند المستوى I(0)

المنهجية القياسية: في حال كون المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ساكنة عند نفس الدرجة:

لتحليل البيانات المقطعية الزمنية يتم استخدام ثلاثة أنواع من معادلات الانحدار وهي:

- نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):

يعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، وهو يُجمّع كل المشاهدات معاً (220) مشاهدة ويُهمل الطبيعة المزدوجة للبيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، ويُقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS).

- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Mode (FEM):

يهدف استخدام هذا النموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدة، وهو يجمّع كل المشاهدات معاً لكنه يأخذ الفروق الفردية بين الوحدات بعين الاعتبار، فهو يسمح بوجود ثابت خاص لكل شركة وهذا الثابت لا يختلف عبر الزمن لنفس الشركة لذلك سمي بنموذج الآثار الثابتة. يُقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

يعد نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج الآثار الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares–GLS).

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، الاختبار الأول للاختيار بين النموذج المجمع ونموذج الآثار الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار احصائية فيشر لملائمة النموذج المجمع للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعد النموذج المجمع هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج الآثار الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman)للتفضيل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وعند قبول أحد النماذج الإنحدارية السابقة نقوم برفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

اختبار الفرضيات:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين الأداء المالي للمصارف ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على الأصول كأحد محددات الأداء المالي. ويعبر عن الفرضية وفق النموذج الاتي:

$$\mathbf{ROA = C(1) + C(2)*X1 + C(3)*X2}$$

حيث سنقوم بتقدير ثوابت المعادلة ((C(1) ، C(2)، C(3)) وفق المنهجية المذكورة سابقا

بما ان المتغيرات التابع والمستقلة مستقرة عند المستوى سنعتمد على النماذج الساكنة المبينة سابقا والنتائج موضحة في الآتي:

الجدول (2) نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة واختبار Restricted–f واختبار هوسمان للفرضية الفرعية الأولى:

MODEL1 (roa)				
REM	FEM	PRM		
-0.00078	-0.01411	-0.00078	Coefficient	C
0.002047	0.004903	0.002054	Std. Error	
-0.37861	-2.87824	-0.37732	t-Statistic	
0.7052	0.0042	0.7061	Prob.	
0.04796	0.113834	0.04796	Coefficient	x1
0.007404	0.023142	0.00743	Std. Error	
6.477217	4.919024	6.455127	t-Statistic	
0	0	0	Prob.	
-0.00058	-0.00064	0.00058	Coefficient	x2
0.000139	0.000142	0.00014	Std. Error	
-4.13054	-4.50872	4.11645	t-Statistic	
0	0	0	Prob.	
1.13E-01	0.139407	0.113214	R-squared	
0.109156	0.115222	0.109156	Adjusted R-squared	
0.028146	0.02805	0.028146	S.E. of regression	
	0.335962	0.346187	Sum squared resid	
	954.724	948.128	Log likelihood	
27.89552	5.76413	27.89552	F-statistic	
0	0	0	Prob(F-statistic)	
	1.299603		Statistic	Restricted-F
	10,427		d.f.	
	0.2281		Prob.	
9.561477			Chi-Sq. Statistic	Hausman test
2			Chi-Sq. d.f.	
0.0084			Prob.	

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

وبين الجدول نتائج تأثير نسبة إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية على العائد على الأصول. ويمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة Restricted–f أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الانحدار المجمع ملائم اكثر من نموذج الاثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الانحدار المجمع.
- إن قيمة Prob الخاصة F–statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على ان المعادلة مهمة احصائيا عند هذا المستوى، وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.1132 اي ان 11.32% من التغير الحاصل في المتغير التابع (العائد على الأصول) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال احصائيا. كما ان قيمة Prob الخاصة بمتغير إجمالي الديون الى اجمالي الاصول أقل من 0.05 و قيمة Prob الخاصة بمتغير إجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية أقل من 0.05 أيضا.

بناء على النتائج السابقة نرفض الفرضية التي تقول "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ل (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على الأصول كأحد محددات الأداء المالي**" ونقبل الفرضية التي تقول " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على الأصول كأحد محددات الأداء المالي. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق المعادلة الاتية:**

$$ROA = -0.00078 + 0.04796*X1 + 0.00058*X2$$

من المعادلة السابقة نستنتج:

- إن كل زيادة في إجمالي الديون الى اجمالي الاصول بـ 1 % ستؤدي الى زيادة العائد على الاصول ب 0.047 % وهي زيادة معنوية
- إن كل زيادة في إجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية بـ 1 % ستؤدي الى زيادة العائد على الاصول ب 0.00058 % وهي زيادة معنوية

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على حقوق الملكية كأحد محددات الأداء المالي. ويعبر عن الفرضية وفق النموذج الاتي:

$$ROE = C(1) + C(2)*X1 + C(3)*X2$$

حيث سنقوم بتقدير ثوابت المعادلة ((C(1) ، C(2)، C(3)) وفق المنهجية المذكورة سابقا

وبين الجدول نتائج تأثير نسبة إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية. ويمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة Restricted–f اقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الاثار الثابتة ملائم اكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما ان قيمة Prob لاختبار هوسمان أقل من 0.05 وهذا يدل على ان نموذج الاثار الثابتة أكثر ملائمة لتحليل البيانات من نموذج الاثار العشوائية. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الاثار الثابتة.

إن قيمة Prob الخاصة F–statistic أقل من 0.05 وهذا يدل على ان المعادلة مهمة احصائيا عند هذا المستوى، وإن قيمة معامل التحديد R2 تبلغ 0.1175 اي ان 11.75% من التغير الحاصل في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال احصائيا. كما ان قيمة Prob الخاصة بمتغير إجمالي الديون الى اجمالي الاصول أقل من 0.05 و قيمة Prob الخاصة بمتغير إجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية أقل من 0.05 أيضا.

بناء على النتائج السابقة نرفض الفرضية التي تقول "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على حقوق الملكية كأحد محددات الأداء المالي**" ونقبل الفرضية التي تقول " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على حقوق الملكية كأحد محددات الأداء المالي. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق المعادلة الاتية:**

$$ROE = -0.0482 + 0.3906*X1 + 0.0026*X2$$

- إن كل زيادة في إجمالي الديون الى اجمالي الاصول بـ 1 % ستؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية ب 0.39 % وهي زيادة معنوية
- إن كل زيادة في إجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية بـ 1 % ستؤدي الى زيادة العائد على حقوق الملكية ب 0.0026 % وهي زيادة معنوية

النتائج و المناقشة:

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات يتبين ما يلي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على الأصول كأحد محددات الأداء المالي؛ حيث أنّ 11.32% من التغير الحاصل في المتغير التابع (العائد على الأصول) يفسره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال احصائيا، و يمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة إدارات المصارف العاملة في سورية على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها بعض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول المصرف، وأيضاً قدرتها على إدارة أصولها بشكل جيد، واستخدامها في أنشطة استثمارية مربحة ترفع نصيب ربحية هذه الأصول.

2-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ (إجمالي الديون الى اجمالي الاصول، وإجمالي الديون الى اجمالي حقوق الملكية) وبين العائد على حقوق الملكية كأحد محددات الأداء المالي؛ حيث أنّ 11.75% من التغير الحاصل في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) يفسّره التغير في المتغيرات التفسيرية وهذا التغير دال احصائيا، لقد جاء التغير في معدل العائد على حقوق الملكية مترافقاً مع التغير في الرافعة المالية في المصارف محل الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة المصارف العاملة في سورية على توليد الأرباح من أموالها الموظفة في رأس مال المصرف، وأيضاً تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة عند تحديد الهيكل التمويلي للمصرف.

الاستنتاجات و التوصيات:

- حث الجهات المختصة على إعطاء هيكل رأس المال في المصارف الاهتمام اللازم، لأنه مهم لتحقيق هدف الاستقرار المالي وضمان حقوق العملاء.
- على المصارف التنويع في مصادر التمويل بعدم الاكتفاء بالاعتماد على الاقتراض، والاعتماد على رأس المال الممتلك لأنّه مهم في زيادة ثقة المودعين في البنوك حيث يعتبر هامش أمان بالنسبة لهم.
- الاستفادة من الاقتراض من خلال توظيفه في فرص استثمارية جديدة ومربحة كالتوسع في منح قروض متنوعة بالتنويع القطاعي بعدم التركيز على قطاع معين وبالتنويع في الأجل (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).

- يجب ألّا تهتم المصارف فقط بتعبئة الودائع ولكن يجب أن تهتم أيضاً باستخدام هذه الودائع بفعالية وكفاءة. ولتحقيق ذلك، يجب على المصارف تحديد معدلات إقراض تنافسية لا تثني العملاء عن الحصول على القروض.
- إجراء دراسات لاحقة للمقارنة بين تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي في المصارف من خلال أخذ متغيرات ضابطة مثل حجم المصرف، ونسبة السيولة، وهيكل الأصول.
- إجراء دراسات لاحقة للمقارنة بين تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي في المصارف وذلك اعتماداً على مؤشرات أداء مالي حديثة وغير تقليدية مثل القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA.

References:

- Duaa,k,capital **structure variables for companies in Palestine stock market, empirical study for the period(2005-2014)**, master theses, (2017) alkhalil university p98-110
- Ebrahim, Eshak, T,**the impact of capital structure on the financial performance of economic institutions-studying leather treatment institute-jejl**-master theses-Mohammad alsdek ebn Yahya University-jejl-p93-107
- Ramada,I,Saleh.k-**capital variables in public shareholding companies in Jordan-study from stock market reality for (2000-2006)**. Jordan magazine for management(2011)VOL7,NO2.
- Mohammad,k**, valuing the performance of Islamic banks in Jordan using financial rates ,comparison study(2002-2017)**. Magazine of islamic university for economy and management studies(2020). VOL28, NO3
- Botawel, A**, the impact of capital structure on financial performance of economic institute ,master theses in economical sciences**, Mohammad Khedr university, Algeria(2014).p76-80.
- RADIA,K, **choosing best capital structure variables for economic institute-studying the state of industirial area management in skekda**, master theses. Alarabe bn Mhde University,|(2016-2017) Om Albawake p58-65,
- Gaze, M, ALI, H, **choosing the capital structure in business companies, analyzing study for companies in service sector in stock market Oman**, management studies(2011), VOL38- NO2-P93-120
- KAMAL,M ,**the impact of using the capital structure strategy for valuing financial performance in the banks of Sudan, field study**, magazine of postgraduate studies, Alnelen university(2015) VOL3, NO11-P68-77
- Sultan ,N, **valuing financial performance in development and finance bank in Iraq for period(2015-2018), economy and management** magazine(2020). VOL9, NO33, P76-81.
- Mrsele ,N, **the impact of capital structure on financial performance in commercial banks in Algeria, comparison study between a number of public and private banks for period(2006-2015)**, PHD. Theses, Grdaya university, Algeria p91-107.

Arabic References:

- خنفر، دعاء. **محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية للفترة الزمنية (2005 – 2014)**، رسالة ماجستير،(2017). جامعة الخليل ص98-110
- رغيوة، ابراهيم؛ تاموم، اسحاق. **أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(2016-2017) جيجل.ص93-107
- رمضان، عماد؛ العقدة، صالح.. محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية "دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني" للفترة (2000 – 2006)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (2011)المجّلد 7، العدد 2.
- شخاترة، محمد خير. تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (2020). المجلد 28، العدد 3.
- عبد الرؤوف، بو طويل. **أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر(2014). ص76-80.
- قربوع، راضية.. **محدّدات اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المديرية الجهوية للمنطقة الصناعية Drik سكيكدة**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي (2016-2017)– أم البواقي.ص58-65.
- المومني، غازي؛ حسن، علي. محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، *دراسات، العلوم الإدارية*،(2011). المجّلد 38، العدد 2.ص 93-120
- محمد، كمال (2015). أثر استخدام استراتيجية تركيب رأس المال تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، دراسة ميدانية، *مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين*،(2015) المجلد 3، العدد 11.**ص68-77**
- النصراوي، سلطان؛. تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018، *مجلة الإدارة والاقتصاد(2020)*، المجلد 9، العدد 33.ص76-81.
- نزيهة، مرسلي. (2018). **أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المصارف التجارية بالجزائر – دراسة مقارنة بين مجموعة من المصارف العمومية والمصارف الخاصة للفترة 2006-2015**، رسالة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر.ص91-107

Forigen References:

Taani, Khalaf**.. Capital structure effects on banking performance: a case study of Jordan. International Journal of Economics**, Finance and Management Sciences(2013), 1 (5), 227-233.

Nikoo, Seyedeh Farokh. **Impact of Capital Structure on Banking Performance: Evidence from Tehran Stock Exchange**. International Research Journal of Applied and Basic Sciences(2015)., 9 (6), 923-927.

Ronoh, C.; Ntoiti, J.. **Effect of Capital Structure On Financial Performance of Listed Commercial Banks in Kenya. A Case Study of Kenya Commercial Bank Limited**. The strategic Journal of Business & Change MANAGEMENT(2015), 2 (72), 750-781.

Niu, X.. **Theoretical and practical review of capital structure and its determinants**. International Journal of Business and Management(2008), 3(3), 133-139, p: 133

Gill, A., Biger, N., Pai, C., & Bhutani, S.). **The determinants of capital structure in the service industry**: evidence from United States. The Open Business Journal(2009, 2(1).